

محاولة اغتيال حمدوك.. دولة الإخوان العميقة في السودان



دولة الإخوان التي تأبى الاعتراف بالواقع الجديد

يتوفر السودان على ملمح فريد يميزه عن غيره من الأقطار العربية، وهو أن الدولة العميقة هي منجز إخواني على خلاف كل أقطار الربيع العربي. وكانت ثورة ديسمبر 2018 ضد نظام عمر حسن البشير، في مواجهة تنظيم عقائدي قديم نجح في الهيمنة على كل مؤسسات الدولة وهياكلها، ولذلك لم يكن مستغرباً أن تواجه الطبقة السياسية الجديدة صعوبات كثيرة في محاولة القطع مع منظومة الإخوان في الحكم.



الحبيب الأسود
كاتب تونسي

مصالحة بخلاياه المنتشرة في كل مكان، كما استغل الإخوان الوضع لتفنيذ سياسة التمكين في قطاع الخدمة المدنية، وفي مختلف مؤسسات القطاع العام، ومن خلال ابتزاز القطاع الخاص.

وأصبح الارتباط بالنظام يوفّر لأصحابه امتيازات مهمة كالوصول على الوظائف والأراضي والمسكن والقروض المصرفية، بينما تم استغلال نسبة مهمة من السودانيين من الطبقات المحرومة والمهمشة بوجه الدولة الثابتة على القيم الدينية، والنظام المدافع عن عرين الإسلام، والرئيس المصلح عمر البشير صاحب القرارات والمواقف المقتضية من صحيح الدين.

وعندما أطاحت الثورة الشعبية بالنظام في السودان، أدرك الإسلاميون أنهم خسروا مقاليد الحكم لكنهم لم يياسوا من استردادها، فتاريخ البلاد أثبت في مناسبات عدة، أن الإسلام السياسي متغلغل في مؤسسات الدولة، وكذلك بين فئات المجتمع، ما يجعله يتجه في كل مناسبة إما لفتكك الحكم، أو للتسلل إليه منذ أن انضوا في العام 1977 إلى نظام جعفر النميري في إطار ما سمي آنذاك بـ"المصالحة الوطنية" بعد عام من محاولة الانقلاب العسكري التي قادها العميد محمد نور سعد بدعم من نظام القذافي، وبمشاركة مسلحين تدربوا في ليبيا من بينهم من كانوا ينشطون تحت قيادة حسن الترابي.

وعندما شكل الترابي الجبهة الإسلامية القومية عام 1986 كان هدفه الأبرز هو أسلمة المجتمع وتأسيس حكم الشريعة الإسلامية في السودان، ليتمكن لاحقاً من اختراق البرلمان والحكومة والجيش والمنظمات المحلية والإقليمية ومنظمات رعاية المرأة والشباب، وقامت الجبهة بإنشاء منظمات الرعاية الخاصة بها مثل شباب البناء ورائدات النهضة، كما أقامت الحملات التعليمية لأسلمة المجتمع، وفي نفس الوقت نجحت في السيطرة على مؤسسات إسلامية خيرية من أجل الترويج لأفكارها في المجتمع. كان أهم ما يمكن التأكيد عليه آنذاك هو أن الإسلاميين بزعامته الترابي استفادوا من مشاركتهم للرئيس النميري من 1979 حتى 1985 في التمكين الاقتصادي والاجتماعي، وفي التغلغل في مؤسسات الدولة، ليسيّطروا بعد ذلك على المصارف الإسلامية الناشئة عبر توظيف

كوادهم، ثم تمويل مشاريع عناصرهم. لم تكن الانشقاقات المتتالية في صفوف الإخوان خلال تلك المرحلة سوى تبادل للأدوار، فالترابي انتخب عام 1969 أميناً عاماً لجماعة الإخوان، وعندما انخرط تباريه في الحكم عام 1977 حل التنظيم بسبب منع الأحزاب في فترة حكم النميري، ثم أسس بعد الانقلاب على النميري عام 1985 الجبهة الإسلامية القومية على أساس أنها لا تعبر عن الإخوان الذين بقي لهم تيارهم تحت مسمى تنظيم الحبر يوسف نورالدائم، وبعد انقلاب 1989 حصل انشقاق بين حزب الأمة والجبهة الإسلامية القومية، وعلى إثره تم تعيين حسن الترابي في منصب نائب رئيس الوزراء. إلا أن الجبهة سرعان ما استقالت من الحكومة بعد أن دخل الصادق المهدي في محادثات سلام مع الحركة الشعبية لتحرير السودان تم بموجبها اتفاق بين الحكومة والحركة الشعبية على وقف إطلاق النار، تبعه إلغاء قانون الشريعة وحل حالة الطوارئ، وإبطال الأحلاف العسكرية مع مصر وليبيا. ولكن وفي الثالين من يونيو من نفس العام تم إسقاط حكومة صادق المهدي بعد انقلاب قادته عمر البشير، حيث قامت الحكومة الجديدة بحل البرلمان والأحزاب السياسية وبقابات العمال.

وكادهم، ثم تمويل مشاريع عناصرهم. لم تكن الانشقاقات المتتالية في صفوف الإخوان خلال تلك المرحلة سوى تبادل للأدوار، فالترابي انتخب عام 1969 أميناً عاماً لجماعة الإخوان، وعندما انخرط تباريه في الحكم عام 1977 حل التنظيم بسبب منع الأحزاب في فترة حكم النميري، ثم أسس بعد الانقلاب على النميري عام 1985 الجبهة الإسلامية القومية على أساس أنها لا تعبر عن الإخوان الذين بقي لهم تيارهم تحت مسمى تنظيم الحبر يوسف نورالدائم، وبعد انقلاب 1989 حصل انشقاق بين حزب الأمة والجبهة الإسلامية القومية، وعلى إثره تم تعيين حسن الترابي في منصب نائب رئيس الوزراء. إلا أن الجبهة سرعان ما استقالت من الحكومة بعد أن دخل الصادق المهدي في محادثات سلام مع الحركة الشعبية لتحرير السودان تم بموجبها اتفاق بين الحكومة والحركة الشعبية على وقف إطلاق النار، تبعه إلغاء قانون الشريعة وحل حالة الطوارئ، وإبطال الأحلاف العسكرية مع مصر وليبيا. ولكن وفي الثالين من يونيو من نفس العام تم إسقاط حكومة صادق المهدي بعد انقلاب قادته عمر البشير، حيث قامت الحكومة الجديدة بحل البرلمان والأحزاب السياسية وبقابات العمال.

السودان تحول إلى مخبر متواصل للإسلام السياسي باختلاف مسمياته، وكانت مفاصل الدولة مختزقة من الجماعات الإخوانية

لم يتأخر البشير كثيراً في إعلان هويته العقائدية، حيث أعلنت حكومته انتماءها للجماعة الإسلامية في السودان وظهر الأمر أكثر بعد إطلاق سراح الترابي وتقلده لمناصب مهمة في الدولة كان آخرها رئيس المجلس الوطني. ومن التصريحات المهمة التي أدلى بها البشير أن "الإلحاق الوطني لا تعرف الفصل بين الدين والسياسة والموضوع غير قابل للنقاش"، وكتب النيل أبوقرقون (قيادي بارز بالحركة الإسلامية آنذاك) أن النظام الإسلامي هو الأمل.. والأحزاب سبب كوارث السودان، والحزبية شرك بالله". تحول السودان في عهد البشير إلى حاضنة للإسلام السياسي والجماعات الإرهابية والإخوان المنطقية، وحليف للسياسات المتشددة، وصاحب قوانين مثيرة للجدل تتعلق بتطبيق الشريعة والتصديق على الحريات العامة والخاصة باسم الدين، حيث لم يخرج من جلاب الترابي رغم انقلابه عليه والزج به في

قطر في الصومال.. صناعة التوتّر

من تركيا الضغط على قطر لوقف تمويل حركات إرهابية في الصومال. وتكرر الاتهام خلال اجتماع لرئيس الحكومة الانتقالية (آنذاك) شريف شيخ أحمد مع دبلوماسيين أميركيين عام 2012 بأن حكومة قطر تقدم الدعم المالي لحركة الشباب.

ورصدت واشنطن في سبتمبر الماضي جائزة مالية قدرها 5 ملايين دولار لمن يدلي بمعلومات تؤدي للقبض على جهاد مصطفي، وهو مواطن أميركي من أصول كردية، أصبح أحد العناصر الخطرة في حركة الشباب الصومالية وتمت استضافته عبر قنسة الجزيرة في أكثر من مناسبة والترويج لأفكاره المتطرفة.

وكشف تسجيل صوتي لمحادثة مسببة بين خليفة كايد المهدي رجل الأمن المقرب من أمير قطر الشيخ تميم بن حمد، ويتنكر في صورة رجل أعمال قطري، وحسن بن حمزة بن هاشم سفير الدوحة لدى الصومال، الكثير من الخفايا. وجاء ذلك بعد أسبوع من تفجير وقع في مدينة بوصاصو في شهر مايو الماضي، وحمل اعترافاً أكد صلات قطر بمنفذ العملية، وتوفيرها الأسلحة والتدريب العسكري لإرهابيين في الصومال تحركوا بأوامر من الدوحة.

اعتاد المتطرفون اختيار مواقع حيوية في الصومال لتنفيذ أعمالهم الإرهابية، وكثيراً ما تركز على استهداف محافظات يرأسها أشخاص من المعادين لسياسات قطر، كي يكون ذلك من مبررات إبعادهم عن مناصبهم وتكليف آخرين أكثر ولاء للدوحة.

وقعت بعض التفجيرات بالقرب من مدن تمثل فرصاً واعدة لاستثمارات لدول منافسة، وحاولت قطر إقناع الحكومة بتحويل عقود الاستثمار إليها، بذريعة أن حصول دولة عربية أخرى بات مرفوضاً.

الحضور القطري يرتبط بوجود فوضى، ولم يكن بوسع الدوحة أن يكون لها موضع قدم في الصومال دون ظهير من المتطرفين

تبرأت الدوحة من دعم تنظيمات إرهابية في الصومال، لكن ما ينفي ذلك أنها دعمت الحزب الإسلامي حتى اتخذ قرار بحله عام 2011، وتحول بعدها إلى حركة الشباب الصومالية، أقوى التنظيمات الإرهابية في البلاد.

وبعد أن امتلكت الحركة جمعيات ومؤسّسات دعوية، استمرت الدوحة في دعمها تحت غطاء إنساني من خلال جمعية قطر الخيرية، وجمعية الهلال الأحمر القطري.

وبحسب نيرمين توفيق الباحثة المتخصصة في شؤون الصومال، فإن إصرار الدوحة على أن تكون لها علاقة وثيقة بالتنظيمات المتطرفة، يرتبط بأنها تعتبر إطلالة أمدها هناك مرهون بالاستمرار التوترات، بحيث تتمكن من الاستفادة الاقتصادية بالحصول على صفقات، أو تهديد المصالح الخليجية من موقع الصومال الجغرافي المطل على ممرات بحرية حيوية.

وقالت نيرمين توفيق إن الحضور القطري يرتبط بوجود فوضى، ولم يكن بوسع الدوحة أن يكون لها موضع قدم في الصومال دون ظهير قوي من المتطرفين لمساعدتها في الضغط على القرار السياسي.

مقديشو - يعتمد التوسع القطري في الصومال في المقام الأول على تغذية التوترات الدينية والقبلية والدعم المالي للمجموعات المتشددة بشكل تسعى من خلاله إلى التأثير في اللعبة السياسية في هذا البلد الذي يعاني من الحرب والفقر منذ عقود.

وتعتقد الدوحة أن تقوية علاقاتها مع إرهابيي الصومال ودعمهم بالمال والسلاح، يضمنان لها استمرار تأثيرهم في منطقة القرن الأفريقي، وبالتالي وقف الجهود الرامية للاستقرار، فضلاً عن استخدام العناصر المسلحة في حماية تجارتها التي تمر عبر خليج عدن والبحر الأحمر من هجمات القراصنة. كما تقوم سياسة دعم الدوحة لجماعات مصنفة إرهابية، على إزاحة الدول التي تعمل على تزكية الاستقرار، بحيث تظل وحدها منفردة بالهيمنة على دوائر صناعة القرار، وتتمكن من السيطرة على الثروات وفتح الأبواب على مصرعيها أمام حليفها تركيا، كنوع من رد الجميل لها على مساندتها في مواجهة عزلتها العربية.

ورفعت تصريحات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بشأن دراسة إمكانية التنقيب عن البترول في الصومال، الستار عن دور قطر المشبوه ودوافعها من وراء دعم تنظيمات متطرفة بهدف استثمارها في تنفيذ مطامع التحالف الذي يضم أنقرة والدوحة والمتشددين، واستغلال هشاشة النظام السياسي وانفلات الأوضاع الأمنية للحصول على أكبر قدر من المكاسب عبر مساندة الإرهابيين.

وزعم أردوغان مؤخراً أن بلاده تلقت عرضاً من حكومة مقديشو بالتنقيب عن البترول في مياه الصومال الإقليمية. ويمكن من خلال هذا الحديث الوقوف على أبعاد الحضور القطري المتصاعد في الصومال، ومحاولة السيطرة على مفاصل القرارات السياسية والاقتصادية، من خلال زرع موالين لها داخل دوائر صنع القرار، والاستعانة بتنظيمات متطرفة لمساعدتها في ضرب المصالح الاقتصادية لبعض الدول العربية في هذه المنطقة.

ترفض الدوحة أن يشكل أي حضور عربي أضر دوراً في فرض الأمن في الصومال، لأن ذلك يقف حائلاً أمام محاولتها احتكار السيطرة على المناطق الاقتصادية، مثل الموانئ ومواقع الثروات النفطية، باعتبار أن استمرار الانفلات ووقوع حوادث إرهابية في محافظات ترفض الوجود القطري يغذي وجودها كدولة تدعي مساندة الحكومة وانتشالها من أزماتها الأمنية والاقتصادية.

وقالت أميرة محمد عبدالحليم، الخبيرة في الشؤون الأفريقية، إن قطر حرصت منذ عام 2006 على التوصل مع المتشددين وتعزيز حضورها داخل الصومال، والتأثير على التوجهات السياسية للدولة، وقدمت الدعم للاحاد المحاكم الإسلامية وحكومة الشيخ شريف أحمد، ولعبت دوراً مؤثراً في اختيار رؤساء الصومال.

وأضافت أن الدوحة دعمت المرشح الرئاسي لحركة الإصلاح الصومالية التي تعد أحد فروع جماعة الإخوان المسلمين في القرن الأفريقي، حسن شيخ محمود في انتخابات عام 2012، ونقلت أموالاً لدعم الحملة الانتخابية له عن طريق مراسل ورئيس مكتب الجزيرة في مقديشو فهد ياسين، ودعمت انتخاب الرئيس عبدالله فرماجو في فبراير 2017 لتظل متوغلة في الشؤون الداخلية للصومال.

وكشفت وثائق لموقع "ويكيليكس" أن السفارة الأميركية السابقة في الأمم المتحدة سوزان رايس، طلبت عام 2009



التسرب من باب المساعدات